ممثلي بوتسوانا وتشيكوسلوفاكيا وزمبابوي والكويت والهند إلى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، في مناقشة المسألة .

وفي الجلسة ذاتها ، قرر المجلس أيضا أن يوجه دعوات ، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت ، إلى وفد من مجلس الامم المتحدة لناميبيا يترأسه رئيس تلك الهيئة .

وفي الجلسة ٢٧٩٦ ، المعقودة في ٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، قرر المجلس دعوة ممثلي باكستان والصومال وماليزيا ونيجيريا إلى الاشتراك ، دون أن يكون لهم حق التصويت ، في مناقشة المسألة .

وفي الجلسة ٢٧٩٩ ، المعقودة في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ ، ناقش المجلس البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا : رسالة مؤرخة في ١٥ آذار/مارس ١٩٨٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من الممثل الدائم لزامبيا لدى الامم المتحدة (S/19624)" [٣١] .

القرار ٦١٠ (١٩٨٨)

المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨

إن مجلس الامن ،

إذ يشير إلى قراراته ٥٠٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢ و ٥٢٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٥٣٣(١٩٨٣) المؤرخ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ و ٥٤٧ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ التي أعرب فيها ، في جملة أمور ، عن شديد قلقه لان الممارسة التي يتبعها نظام بريتوريا بالحكم بالإعدام على معارضيه وتنفيذ الحكم فيهم تترتب عليها آثار تضر بالتماس حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا ،

وإذ يساوره شديد القلق لتدهور الحالة في جنوب افريقيا ، وتفاقم المعاناة البشرية الناجمة عن نظام الفصل العنصري ، وأمور من بينها تجديد نظام جنوب افريقيا لحالة الطوارئ وفرضه لقيود صارمة في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٨ على ثماني عشرة من المنظمات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات العمالية وثمانية عشر فردا يلتزمون بالاشكال السلمية للنضال ، وقيامه بمضايقة واحتجاز زعماء الكنيسة في ٢٩ شباط/فبراير ، وهي أمور تعمل كلها على زيادة تقويض إمكانيات إيجاد حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا ،

وقد نظر في مسألة أحكام الإعدام التي صدرت في ١٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ في جنوب افريقيا على موجاليفا ريجينالد سيفاتسا ورايد ماليبو موكوينا وأوبا موزيس دينيزو وتريزا راماشومولا ودوما جوزيف كومالو وفرانسيس دون موكيزي ، المعروفين باسم "سداسي شاربفيل" ، وكذلك في القرار الذي صدر بتنفيذ الإعدام فيهم يوم الجمعة الموافق ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ،

وإذ يدرك أنه يتبين من إجـراءات محاكمة سداسي شاربفيل أن المحكمة وجدت أن ما من أحد من هؤلاء الشبان الستة من جنوب افريقيا الذين أدينوا بالاغتيال كان السبب في الوفاة الفعلية لعضو المجلس البلدي وأن إدانتهم بالاغتيال والحكم عليهم بالإعدام كانا فقط لان المحكمة وجدت أن لهم "قصدا مشتركا" مع الجناة الفعليين ،

وإذ يساوره بالغ القلق للقرار الذي اتخذه نظام بريتوريا بتنفيذ الإعدام في سداسي شاربفيل يوم الجمعة الموافق ١٨ آذار/مارس ١٩٨٨ ، متحديا المناشدات من جميع أنحاء العالم ،

واقتناعا منه بأنه إذا نفذت أحكام الإعدام هذه فإن ذلك سيزيد من اشتعال الحالة الخطيرة بالفعل القائمة في جنوب افريقيا ،

١ - يطلب إلى سلطات جنوب افريقيا وقف تنفيذ الإعدام وتخفيف أحكام الإعدام الصادرة على سداسي شاربفيل ؛

٢ - يحث جميع الدول والمنظمات على ممارسة نفوذها واتخاذ تدابير عاجلة ، وفقا لميثاق الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والصكوك الدولية ذات الصلة ، لإنقاذ أرواح سداسي شاربفيل .

اعتمد بالإجماع في الجلسة ٢٧٩٩ .

مقـــرر

في الجلسة ٢٨١٧ ، المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، ناقش المجلس البند المعنون "مسألة جنوب افريقيا : رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٨ وموجهة إلى رئيس مجلس الامن من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لزامبيا لدى الامم المتحدة (S/19939)[٣٣]" .

القرار ٦١٥ (١٩٨٨)
المؤرخ في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٨٨

إن مجلس الامن ،

إذ يشير إلى قراراته ٥٠٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٩ نيسان/ابريل ١٩٨٢ و ٥٢٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ٥٣٣ (١٩٨٣) المؤرخ في ٧ حزيران/يونيه ١٩٨٣ و ٥٤٧ (١٩٨٤) المؤرخ في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ و ٦١٠ (١٩٨٨) المؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٨٨ التي أعرب فيها ، في جملة أمور ، عن شديد قلقه لان الممارسة التي يتبعها نظام بريتوريا بالحكم بالإعدام على معارضيه وتنفيذ الحكم فيهم تترتب عليها آثار تضر بالتماس حل سلمي للحالة في جنوب افريقيا ،

---

(٣٣) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والاربعون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٨ .